

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/11/Report
26 January 2018
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة
الاقتصادية وتمويل التنمية
(تحرير التجارة الخارجية)
بيروت، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

موجز

عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الحادية عشرة في بيروت، يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وركزت على موضوع التجارة وخطّة التنمية المستدامة لعام 2030.

واستعرضت الدورة التقدم المحرز في مجال تحرير التجارة الخارجية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة، والأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية في إطار برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وأنشطة التعاون الفني في مجال التجارة للفترة 2016-2017. كما تناولت مجموعة من القضايا، أبرزها: دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية، والتجارة وأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية، والاتفاقات التجارية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية، وتكلفة غياب التكامل العربي الأفريقي، والتطور في مسار إنشاء اتحاد جمركي عربي، ودور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي. كما عُقدت في هذه الدورة حلقة نقاش حول التكامل العربي بين الإقليمية والتعددية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للتوصيات التي خلص إليها المجتمعون وللنقاشات التي دارت حول كل بند من بنود جدول أعمال الدورة. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في جلستها الختامية التي عُقدت في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	4-1 مقدمة
		الفصل
		أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة
3	7-5
4	6 ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء
5	7 باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية
5	36-8 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	11-8 ألف- التقدم المحرز في مجال تحرير التجارة الخارجية
8	14-12 باء- دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية
9	16-15 جيم- التجارة وأهداف التنمية المستدامة
10	18-17 دال- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية
11	20-19 هاء- تكلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي
11	22-21 واو- التطور في مسار إنشاء اتحاد جمركي عربي
12	24-23 زاي- دور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي: الحالة الأردنية
13	26-25 حاء- الاتفاقات التجارية الدولية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية
14	31-27 طاء- حلقة نقاش حول التكامل الإقليمي العربي: بين الإقليمية والتعددية
	 ياء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تحرير التجارة الخارجية
15	32 كاف- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
15	33 لام- ما يستجد من أعمال
15	36-34 ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الحادية عشرة
16	37 رابعاً- تنظيم أعمال الدورة
16	46-38 ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها
16	38 باء- الافتتاح
16	41-39 جيم- الحضور
17	42 دال- انتخاب أعضاء المكتب
17	43 هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
18	45-44 واو- الوثائق
19	46
20	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
23	 المرفق الثاني- قائمة الوثائق

مقدمة

1- عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الحادية عشرة في بيروت، يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، عملاً بقرار الإسكوا 214 (د-19) المؤرخ 7 أيار/مايو 1997 بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السادسة التي عُقدت في بيروت يومي 6 و7 تموز/يوليو 2009، والتي أقرتها الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين التي عُقدت في بيروت من 17 إلى 20 أيار/مايو 2010.

2- واتخذ القرار بإنشاء اللجنة نظراً لأهمية إسهام الدول الأعضاء في تخطيط ورصد برامج الإسكوا التي تساعد الدول الأعضاء في رسم سياسات التنمية الاقتصادية الملائمة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الاستفادة القصوى من المسارات الدولية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية. كما كلفت اللجنة بالمشاركة في تحديد أولويات الدول الأعضاء واهتماماتها في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتنسيق مواقف هذه الدول في مفاوضات التجارة العالمية. وقررت اللجنة في دورتها الخامسة في عام 2007 تعديل اسمها ليشمل "تمويل التنمية". وقد بدأت اللجنة، منذ عام 1999، بعقد دوراتها مرة كل سنتين. وفي عام 2012، قررت الإسكوا، في دورتها الوزارية السابعة والعشرين، عقد دورات سنوية للجنة تتمحور بالتناوب حول موضوعي تحرير التجارة الخارجية وتمويل التنمية. ولذلك، ركزت الدورتان السابعة والتاسعة للجنة على القضايا المتعلقة بتمويل التنمية، والدورتان الثامنة والعاشرة على القضايا المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية.

3- وتمحورت النقاشات حول دور التجارة في تسهيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ودور النقل في تعزيز التجارة والاتصال بسلاسل القيمة العالمية، واتفاقات التجارة العملاقة والتحديات ذات الصلة التي تواجهها الدول العربية، وتكلفة غياب التكامل العربي الأفريقي. وعُقدت في الندوة حلقة حوار حول التكامل الإقليمي العربي بين الإقليمية والتعددية. واستعرضت اللجنة التقدم في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية وفي إنشاء اتحاد جمركي عربي. كما تناولت اللجنة البنود الثابتة في جدول أعمالها والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن دورتها العاشرة، والأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والمدرجة في برنامج عمل الإسكوا وأنشطة التعاون الفني منذ الدورة العاشرة. كما نظرت في برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تحرير التجارة الخارجية.

4- ويتضمن هذا التقرير عرضاً للتوصيات التي خلصت إليها اللجنة وأهم ما دار من نقاشات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. وقد اعتمدته اللجنة في جلستها الختامية التي عُقدت في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة

5- في ختام الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية وتمويل التنمية، التي عُقدت في مقر الإسكوا في بيروت، يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر موجه إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

6- وجهت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلامة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بجهود الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة، وبجهودها في ربط دراساتها وتقاريرها بأنشطة التعاون الفني والتدريب الذي تقدمه للدول الأعضاء، وأخذ العلم بالجهود الإيجابية التي بذلتها الدول الأعضاء في اللجنة تنفيذاً للتوصيات الموجهة إليها في الدورة السابقة، ما يعكس تقدماً ملحوظاً في تنفيذ إصلاحات واسعة في مجال السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات التجارية؛

(ب) التأكيد على دور اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي في تنفيذ برامج التحول الاقتصادي القائمة على تنويع القدرات الإنتاجية وتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في تنمية القدرات التنافسية، ولا سيما في مجال تجارة الخدمات العربية؛

(ج) تسريع المفاوضات المتعلقة بالاتحاد الجمركي، بما يعزز التكامل الإقليمي بين البلدان العربية بهدف الارتقاء بمستوى الرفاه لشعوبها، من خلال إيلاء الاهتمام لمفاوضات التعرف الخارجية الموحدة في سبيل دفع التجارة الخارجية العربية البينية ومع سائر دول العالم، وتقليل كلفة تغيير مسار التجارة؛

(د) تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية، في البلدان التي انضمت إليها، لما لها من آثار إيجابية على خفض تكاليف التجارة وتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية؛

(هـ) تعزيز أداء قطاع النقل، بما في ذلك تحسين أداء البنية التحتية للنقل، وتطوير خدمات النقل تعزيزاً لقدرة البلدان العربية على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

(و) حث البلدان العربية على تعزيز دمج التجارة في خطط التنمية لتفعيل دور التجارة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظراً لارتباطها بالعديد من هذه الأهداف، وقدرتها على توفير التمويل اللازم لتنفيذها؛

(ز) متابعة الاتفاقيات التجارية الدولية العملاقة على نحو دوري لدرء آثارها السلبية الممكنة عن البلدان العربية، وإيجاد السبل الكفيلة بحماية المصالح الوطنية الاقتصادية والتجارية؛

(ح) تعزيز توافق السياسات التجارية العربية مع سياسات الاقتصاد الكلي لتسهيل الانتقال من اتفاقية التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي العربي؛

(ط) دفع تجارة الخدمات العربية في إطار اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي، وتقليل الفوارق في السياسات الضريبية، ودعم سياسات تشجيع الاستثمار لتفعيل البيئة التنافسية في المنطقة العربية واستقطاب الاستثمارات البينية والدولية؛

(ي) الترحيب ببرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019 في ما يتعلق بالتجارة، ولا سيما تجارة الخدمات، وعلاقة التجارة بأهداف التنمية المستدامة، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

7- وجهت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) دعم الدول الأعضاء في تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من خلال إعداد برامج بناء القدرات للبلدان التي تحتاج إليها، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ب) مواصلة إعداد الدراسات حول تنمية التجارة من خلال تحقيق التكامل الإقليمي، والاندماج في الأسواق العالمية، وتعزيز الربط بسلاسل القيمة العالمية، وتحديد أبرز القطاعات في المنطقة العربية للاستفادة من هذه السلاسل على المستوى العالمي، وتعزيز قدرة البلدان العربية على تبني السياسات المناسبة؛

(ج) إجراء دراسة أولية تشمل مساحاً حول سلاسل القيمة الإقليمية، وارتباطها بمسار الاتحاد الجمركي العربي؛

(د) بناء قدرات البلدان العربية لدعمها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير أدوات الرصد والمتابعة للتقدم المحرز في هذا المجال، وتقييم آثار بعض سياسات التكامل الإقليمي على تنفيذ هذه الأهداف، وتحليل دور الخطط الوطنية في تنفيذها؛

(هـ) مواصلة الجهود لتحديد الحواجز غير الجمركية وقياس أثرها على تكاليف التجارة، وتزويد الدول الأعضاء بمقترحات للتعامل مع هذه الحواجز، وتحسين التنافسية والمشاركة في التجارة العالمية؛

(و) التوسع في الدراسات حول تحرير تجارة الخدمات العربية بالتنسيق مع أمانة جامعة الدول العربية، على ضوء نتائج المفاوضات بين الدول العربية، ودراسات المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ز) وضع تصورات عملية لآليات التعويض عن الضرر الذي يمكن أن يلحق بالبلدان نتيجة إنشاء الاتحاد الجمركي العربي في أعوامه الأولى، والتنسيق مع أمانة جامعة الدول العربية في هذا المجال؛

(ح) إطلاع الدول الأعضاء، على نحو دوري، على أبرز نتائج ورش العمل واجتماعات الخبراء التي تعقدها الأمانة التنفيذية بهدف تعظيم الاستفادة من القضايا الفنية المطروحة في تلك الاجتماعات.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدم المحرز في مجال تحرير التجارة الخارجية (البند 4 من جدول الأعمال)

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة

8- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/3\(Part I\)](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/3(Part%20I))، الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بالتوصيات التي خلصت إليها اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها العاشرة التي انعقدت في القاهرة يومي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. واستعرضت التوصيات التي تضمنت إعداد دراسات وتنظيم اجتماعات خبراء وورشات عمل لبناء

قدرات الدول الأعضاء في عدد من المجالات مثل تجارة الخدمات، والمفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية، وتيسير التجارة، وتعزيز التكامل العربي، وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وفي ما يلي أهم التوصيات والأنشطة المنفذة بشأنها:

(أ) بلورة سيناريوهات لإطلاق الاتحاد الجمركي، بناءً على البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده في جامعة الدول العربية، بهدف وضع تصورات تنفيذية للتقدم في مفاوضات الاتحاد الجمركي.

في هذا الإطار، أعدت الإسكوا ورقة عمل تضمنت سيناريوهات مختلفة لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي، تأخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للتعريفات المطبقة في البلدان العربية، ومستوى مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة لكل بلد ومحاكاة آثارها الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء.

(ب) بلورة نماذج اقتصادية لقياس الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية المترتبة على قيام الاتحاد وفقاً للسيناريوهات المقترحة، بهدف وضع خارطة طريق عملية واضحة لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي.

عقدت الإسكوا، في هذا الإطار، حلقتي عمل على المستوى دون الإقليمي، الأولى في تونس من 31 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيو 2016، ضمت ممثلين من وزارات التجارة والمالية في 6 بلدان عربية أفريقية، والثانية في عمان يومي 29-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. واستعرض المشاركون في الحلقتين الإنجازات التي حققتها البلدان العربية في مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي، والتحديات المالية التي تواجهها في إنشاء الاتحاد، وتجربة مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال.

(ج) تقييم الآثار المالية المترتبة على إطلاق الاتحاد حسب السيناريوهات المطروحة ودراسة الآليات البديلة الكفيلة بامتصاص تقلص المداخيل الجمركية على المالية العامة والذي قد تشهده بعض الدول الأعضاء نتيجة لقيام الاتحاد.

أعدت الإسكوا ورقة بهذا الخصوص وعرضتها خلال ورشة العمل التي نظمتها حول آليات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، في القاهرة، يومي 18 و19 أيار/مايو 2015. وتطرقت هذه الورقة إلى التحديات المالية العامة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، وإلى التباين في اقتصادات الدول العربية من حيث عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التنمية، وهيكلية التجارة، ودرجة الاعتماد على الإنفاق الحكومي، ومصادر الإيرادات.

(د) تكثيف أنشطة التعاون الفني وبناء القدرات والتوعية على المستويات الوطنية والإقليمية حول دور الاتحاد الجمركي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

أعدت الإسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تقريراً عن تحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي بين الطموح والواقع. ويستعرض التقرير التقدم الحاصل في مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي ومختلف القضايا العالقة بهدف بلورة توصيات عملية لتسريع عملية التفاوض اعتماداً على تجارب اتحادات جمركية أخرى مع مراعاة خصائص الاقتصادات العربية.

(هـ) تطوير الدراسة المتعمقة حول الهيكل المؤسسي المطلوب لتطبيق ومتابعة وتقييم الاتحاد الجمركي العربي، وفقاً لأفضل الممارسات.

بهدف التركيز على الأولويات، ارتأت الإسكوا تأجيل إجراء الدراسة المتعلقة بالهيكل المؤسسي المطلوب لتطبيق الاتحاد الجمركي العربي ومتابعته وتقييمه حتى تتم تغطية المواضيع الأخرى المتعلقة بالمفاوضات بشأن التعريفات الخارجية الموحدة.

9- وتطرق ممثلو الدول الأعضاء إلى ما أنجزته بلدانهم في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة:

(أ) استعرض ممثل المملكة العربية السعودية أبرز ما تحقق من إنجازات على المستوى الوطني عملاً بالتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة. وأكد أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تذليل جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام الاستيراد، وإلى أتمتة الإجراءات الجمركية وصولاً إلى تطبيق النافذة الواحدة. وأضاف أن المملكة تُعد، وفقاً لتقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال 2016"، ضمن فئة الدول الأعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث الوقت والرسوم الخاصة بالإفراج الجمركي عن الواردات، وأن المملكة انضمت إلى اتفاقية تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية في عام 2016. وتحدث عن أهمية الاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي والاتفاقيات التجارية الخارجية، معتبراً أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن تحقق أهدافها كاملة من دون تحرير تجارة الخدمات بموازاة تحرير تجارة السلع. وشدد على أن المملكة تسعى إلى تنويع الصادرات غير النفطية مثل قطاع الخدمات؛

(ب) وتحدث ممثل الجمهورية العربية السورية عن التزام بلاده بالاتفاقيات التي أبرمتها في مجال تحرير التجارة، ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مؤكداً على عدم فرض أي قيود على السلع المتبادلة التي تحقق قواعد المنشأ، إلا أن الظروف الاستثنائية الناجمة عن الأزمة وعن الدمار الذي لحق بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، أرغمت الجمهورية العربية السورية على ترشيد استيرادها من مختلف بلدان العالم دعماً للعملية الإنتاجية والتنموية. وشدد على أن المضي في استكمال إجراءات تحرير التجارة هو الهدف الأسمى الذي تصبو إليه الحكومة السورية ما إن تتعافى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ورحب بأي مقترح من الأطراف المشاركة لدعم الاقتصاد السوري وتشجيع الانضمام إلى التكتلات التجارية والاقتصادية القائمة على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء؛

(ج) وتساءل ممثل موريتانيا عن سبل التنسيق مع الإسكوا والحصول على المساعدة الفنية منها، مشيراً إلى الأهمية الكبرى التي تولى إلى النقل البحري على حساب وسائل النقل الأخرى. كما تساءل عن مدى توفر البيانات حول النقل، وإمكانية الاعتماد عليها، وعن التنسيق بين البلدان العربية لتبادل هذه البيانات؛

(د) وأكد ممثل مصر على أهمية إزالة جميع القيود غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتسهيل حركة التجارة البينية العربية. وأحاط اللجنة علماً بالخطوات التي اتخذتها مصر للتوقيع على اتفاقية تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية، والمصادقة عليها في مجلس النواب المصري. وأشار إلى صدور القرار رقم 149 عن رئيس الجمهورية في عام 2017 بشأن انضمام مصر إلى اتفاقية تسهيل التجارة، وإلى إيداع وثائق التصديق على الاتفاقية في الفترة القادمة. وشدد على أن مصر تسعى منذ عدة أعوام إلى فتح أسواق جديدة ومتنوعة للصادرات المصرية من خلال التوقيع على عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع تكتلات اقتصادية متنوعة؛

(هـ) وأشار ممثل لبنان إلى أن الكلمة الافتتاحية التي ألقته السيدة عليا عباس، ممثلة وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، تضمنت ما يلزم من معلومات حول تنفيذ التوصيات؛

(و) وأكد ممثل السودان، في ما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة، على ضرورة رفع القيود المتبقية على تدفق التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة، ولا سيما القيود غير الجمركية،

مشيراً إلى أن السودان يسعى إلى تعزيز نظام المواصفات القياسية العربية والشروط الفنية التابعة لها، والتي تراعي مواصفات الجودة العلمية لدخول السلع إلى السودان. كما أشار إلى أن خبراء من إدارة المنطقة العربية الحرة تلقوا تدريباً حول الجودة وسلامة الأغذية من خلال برامج ترفعها الوكالة السويدية للتنمية الدولية وجامعة الدول العربية، وأن السودان أعدّ دليلاً حول الجودة وسلامة الغذاء.

2- تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا وأنشطة التعاون الفني منذ الدورة العاشرة للجنة

10- عرضت الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/3\(Part II\)](https://www.unescwa.org/EDID/2017/IG.3/3(Part%20II))، ما تم تنفيذه من أنشطة تتعلق بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وتضمنت هذه الأنشطة إعداد الدراسات وتنظيم اجتماعات الخبراء وورشات العمل لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات مثل تجارة الخدمات، والمفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية، وتيسير التجارة، وتعزيز التكامل العربي، وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وتسعى الإسكوا، من خلال تنفيذ هذه الأنشطة، إلى العمل مع الدول الأعضاء على متابعة قضايا التجارة العالمية، ولا سيما تعزيز دور المنطقة في النظام التجاري العالمي؛ وتعزيز إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتصديق على اتفاقاتها وغيرها من الاتفاقات الثنائية والإقليمية؛ وتيسير التجارة؛ وإزالة الحواجز غير الجمركية؛ وتحرير تجارة الخدمات؛ ودعم التجارة البينية؛ وتعزيز تنافسية التجارة الخارجية لدى الدول الأعضاء؛ وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء وبلدان الجنوب؛ والتوفيق بين مواقف الدول العربية حول المفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي.

11- وبعد أن أدلى المشاركون بتعليقاتهم على الوثيقة، أوضح ممثل الإسكوا أن الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة ينبغي أن تبادر إلى طلب هذه المساعدة بنفسها. وفي حال تغير المسؤولين المعنيون في الدول الأعضاء، يترتب على كل دولة إطلاع المسؤولين الجدد لديها على هذا الإجراء. وأكد ممثل اللجنة، رداً على تعليق من ممثل مصر، أن التوصيات الصادرة عن هذه الدورة ملزمة للإسكوا، وأن الإسكوا ستنظر في إعداد تقرير متكامل عن المواضيع التي تناقش في هذه الاجتماعات ورفعها إلى الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية على نحو دوري. كما أكد أن الإسكوا تنظر في مقترح حول إعداد استبيان رسمي من بين الآليات الأخرى المطروحة لتعزيز التواصل، مع أن الاجتماعات هي المنبر الرسمي لتبادل الآراء.

باء- دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية (البند 5 من جدول الأعمال)

12- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2016/IG.1/4\(Part I\)/Rev.1](https://www.unescwa.org/EDID/2016/IG.1/4(Part%20I)/Rev.1)، عرضاً حول دراسة متعلقة بدور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية، وأثر البنية التحتية للنقل وتوافر الخدمات والكفاءة على الاتصال بسلاسل القيمة العالمية. وقدم في هذا العرض تعريفاً لسلاسل القيمة العالمية التي تتألف من عمليات مرتبطة بتصميم المنتج النهائي وإنتاجه وتوزيعه، بدءاً من المراحل الأولى مثل عمليات البحث والتطوير، وصولاً إلى المراحل النهائية مثل التجميع والتوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع. وركز على دور سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاد العالمي، فقد أصبحت التجارة اليوم بنسبة 70 في المائة منها قائمة على شركات متعددة الجنسيات تعتمد هذا النمط من الإنتاج، ما يتيح للبلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تخصصها في إنتاج مكونات محددة من المنتج النهائي. وبالفعل، تزايدت مساهمة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية من 20 في المائة في عام 1995 إلى 40 في المائة في عام 2015، ما أدى إلى زيادة فرص

العمل في الدول النامية، وتعزيز نموها الاقتصادي، وتفعيل مشاركتها في التجارة الدولية. وقد منح هذا النمط من الإنتاج للدول النامية بديلاً فعالاً عن إنشاء مشاريع إنتاجية متكاملة لإنتاج سلع معينة، ومكّنها من اكتساب المعرفة تدريجياً للوصول إلى الإنتاج الكامل لسلع معينة مع مرور الوقت. كما تضمنت الوثيقة تقييماً لمدى توفر المتطلبات الضرورية في المنطقة العربية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مثل البنية التحتية، واللوجستيات، وتسهيل التجارة. وخلصت إلى مجموعة توصيات للبلدان العربية لتعزيز أداء قطاعات النقل والتجارة فيها في سبيل تحسين مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية قادرة على المنافسة على المستوى العالمي. ودُعي ممثلو الدول الأعضاء إلى الإطلاع على هذه الوثيقة لإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

13- وتساءل المشاركون عن سبب تزايد أهمية النقل البحري على حساب وسائل النقل الأخرى، وعن مدى توفر بيانات عن النقل وإمكانية الاعتماد عليها. كما تساءلوا عن مدى نجاح الاتحاد الجمركي العربي في ظل غياب البنى التحتية المتطورة وضعف خدمات النقل، وعن مساهمة هذا الاتحاد في تعزيز مشاركة البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية. وطرحوا سؤالاً حول ما أجرته الإسكوا من تحاليل حول القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساعد البلدان العربية على الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، مشيرين إلى الحاجة إلى إنشاء شبكة نقل بحري مشترك لتحقيق هذا الهدف. وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدراسات والتقارير التي تُعدها اللجنة حول سلاسل القيمة الإقليمية وليس العالمية، لتقييم إمكانيات الدول الأعضاء وتعظيم الفائدة للجميع. وأعرب عن استعداد اللجنة لتبادل الخبرات والتقارير والمشورة مع الإسكوا في ما يتعلق بسلاسل القيمة الإقليمية. وطرح ممثل جامعة الدول العربية بعض التساؤلات حول العرض الذي لم يتناول، برأيه، الوضع العربي في سلاسل القيمة العالمية، وحول الصناعات التي يمكن أن تخدم سلاسل القيمة الإقليمية في ظل تشابه هياكل النقل. وأشار إلى خمس اتفاقيات حول خطوط النقل المشترك، التي صادقت عليها الدول الأعضاء ولكنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. وتساءل عن مشاركة القطاع الخاص في خطوط النقل، ولا سيما البحرية منها، وعمّا إذا كان هذا القطاع مربحاً.

14- ورد ممثل الأمانة التنفيذية على الأسئلة والتعليقات قائلاً إن العرض لم يتطرق إلى النقل البري لأن خطوط النقل البحري والجوي هي الأكثر شيوعاً في سلاسل القيمة العالمية، وأن الإسكوا تستخدم قاعدة بيانات الأونكتاد في ما يتعلق بالنقل البحري إذ لا تملك بيانات حول هذا الموضوع. وأكد أن الهدف من إنشاء الاتحاد الجمركي العربي هو تحقيق التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تراكم القدرات، ما يمكن البلدان العربية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أن الوثيقة التي أعدتها الإسكوا في هذا المجال لا تهدف إلى تقييم مدى مشاركة البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية، وهو موضوع قد تنطرق إليه الإسكوا في الأعوام القادمة، بل يهدف إلى تحليل وضع النقل والبنى التحتية في المنطقة العربية. وأكد أن قطاع الأطعمة المعالجة قد يتيح للبلدان العربية المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وأن إنشاء خطوط نقل بحري بين البلدان العربية لن يكون مجدياً في ظل تدني التبادل التجاري العربي البيني إستناداً إلى الدراسات التي أعدتها الإسكوا سابقاً حول هذا الموضوع.

جيم- التجارة وأهداف التنمية المستدامة (البند 6 من جدول الأعمال)

15- قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً موجزاً حول دراسة متعلقة بالتجارة وأهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/4](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/4). وأكدت أن التجارة محرك للنمو الاقتصادي وللتنمية، فهي تسهم في استحداث فرص العمل، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع وعدم المساواة، وتمكين المرأة، وتعميم المساواة بين الجنسين، وتحسين فرص حصول الجميع على الخدمات التعليمية والصحية الملائمة. ويمكن للتجارة إذاً أن

تكون أداة رئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدد الدراسة العلاقة بين التجارة والعديد من أهداف التنمية المستدامة، وتستعرض مجموعة من القضايا التنموية ومدى ارتباطها بالتجارة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فتشير إلى أن التجارة عنصر أساسي في محاربة الفقر، مثلاً، إذ يمكن لتحرير التجارة أن يحفز الابتكار والاستثمار، مع أنه يعرّض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، ويمكن أن يعود بالنفع على الفقراء من خلال تخفيض أسعار الواردات من الأغذية الأساسية، والأدوية، والمنتجات الصحية وغيرها. كما تساعد التجارة على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير الطاقة والمياه النظيفتين، وخدمات الصرف الصحي بأسعار مناسبة إذا اعتمدت السياسات السليمة. ولها دور أساسي في توفير العمل اللائق، وتحفيز النمو الاقتصادي والابتكار والصناعة. كما سلّط العرض الضوء على دور التجارة بين الشركات والبلدان في تعزيز القدرة التنافسية وتشجيع المنتجين على زيادة الكفاءة، ما يزيد بدوره من الإيرادات وفرص العمل. ويمكن للتجارة أن تحسّن الأمن الغذائي والتغذية من خلال توفير الغذاء في المناطق النائية، وأن تساعد في الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري عن طريق تشجيع تبادل السلع والخدمات البيئية. وتضمّن العرض نتائج استبيان عن تحرير التجارة والتنمية المستدامة، وُجّه إلى مسؤولين تجاريين في المنطقة العربية، وأظهر تفاوتاً كبيراً في فهم أهداف التنمية المستدامة ودور التجارة في تحقيقها، وقُدّمت على أساسه توصيات للبلدان العربية حول سبل تعزيز دور التجارة في تحسين التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخُصّص العرض إلى التأكيد على أهمية تجارة الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد، هي البعد الأحادي الجانب أي التدابير التي يتخذها كل بلد على حدة، والبعد الثنائي المتمثل في الاتفاقيات الثنائية، والبعد المتعدد الأطراف المتمثل في علاقة البلدان مع منظمة التجارة العالمية.

16- وتطرق المشاركون إلى أثر الحواجز التجارية والإعانات على الأمن الغذائي. واعتبر بعضهم أن الدعم الكبير للزراعة في الاقتصادات المتقدمة يفرض ضغوطاً تخفّض الأسعار العالمية، فتفقر المزارعين في الاقتصادات النامية، ولا بد من حواجز لحماية القطاع الزراعي في تلك البلدان. وأكدوا أن رأس المال البشري الماهر عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية، وأن تنمية مهارات القوة العاملة يساهم في التنويع الاقتصادي والتطور التكنولوجي. وشددوا على أهمية تجارة الخدمات، ولا سيما قدرتها على معالجة الموازين التجارية، مع أن فوائدها لا تزال محدودة في البلدان النامية، وعلى ضرورة التنسيق مع الجامعة العربية في وضع إطار مفاهيمي يربط بين الصكوك التجارية لتقادي الإزدواجية بينها، ومراعاة الرؤية الوطنية للدول الأعضاء لعام 2030. ورداً على تعليقات المشاركين، أكد ممثل اللجنة أن تحرير التجارة لا يعني التحرير المطلق بل إزالة الحواجز التي تحول دون المنافسة، واتخاذ التدابير لحماية المنتجات الوطنية، علماً بأن التحكم بالتجارة اليوم بات صعباً في ظل العولمة.

دال- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية (البند 7 من جدول الأعمال)

17- قدم ممثل الأمانة التنفيذية لمحة عامة عن تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/5](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/5). وأشار إلى ما أُلغي من تدابير كانت تقيد التجارة، مثل التعريفات المرتفعة، والحصص، وتراخيص الاستيراد المقيد، إلا أن بعض الحواجز غير الجمركية ما زالت قائمة، لا بل تزايدت في بعض الحالات. وقدم لمحة عن إتفاقية تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية، التي بدأ تنفيذها في عام 2017 بعد أن صادق عليها أكثر من ثلثي أعضاء المنظمة وبعد مفاوضات دامت تسعة أعوام، أطلقها المجتمع الدولي لتسهيل التجارة. وتشير الدراسة إلى أن عشرة بلدان عربية من بين أعضاء منظمة التجارة العالمية ملزمة بتنفيذ الاتفاقية في الأعوام القادمة، ولم تصادق عليها حتى الآن سوى ثلاثة بلدان عربية. وتطرق إلى حالة تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة في البلدان العربية، إستناداً إلى الإشعارات التي قدمتها إلى منظمة التجارة العالمية، تمهيداً لقياس التقدم في تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة في الأعوام المقبلة. واستعرض أهم مكونات

تسهيل التجارة وفوائده وتكاليفه، مقدماً بعض الأمثلة العملية. وخُصص إلى مجموعة من التوصيات الموجّهة إلى البلدان العربية بتجديد إشعاراتها إلى منظمة التجارة العالمية حول مدى تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لكي تعكس الواقع، لأن عدد التدابير المتخذة في بعض البلدان العربية يفوق ما ذكرته في إشعاراتها. كما أوصى بتنفيذ تدابير تسهيل التجارة لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، وتخفيض تكاليف التجارة، وتعزيز التنافسية، واستيفاء المتطلبات الدولية.

18- وتحدث المشاركون عن بعض التجارب الوطنية في اتخاذ تدابير لتيسير التجارة، مثل تشكيل لجنة مختصة في تيسير التجارة في مصر لإنشاء منظومة النافذة الواحدة، وأكدوا على ضرورة تعميم التجارب الناجحة في مجال تسهيل التجارة بين البلدان العربية للاستفادة منها.

هاء- كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي (البند 8 من جدول الأعمال)

19- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية الدراسة المتعلقة بكلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/6](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/6). وأكد أن كلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي تُقدّر بنسبة متوسطة سنوية قدرها 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الكلفة التراكمية بحلول عام 2025 تُقدّر بنسبة 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالسيناريو المرجعي. وأشار إلى أن هذه الكلفة قد تكون أعلى فعلياً إذا ما أخذت نواح إضافية للتكامل التجاري في الاعتبار، مثل تجارة الخدمات وحركة رأس المال واليد العاملة. وأكد أن هذه الدراسة تستعرض خصائص التجارة والأداء التجاري في المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفوائد التكامل الإقليمي بين البلدان النامية. وتبيّن الدراسة تأثير سيناريوهين ممكنين لتعزيز التكامل التجاري بين المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع مراعاة الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى التي تنفذها كل من المنطقتين. وخُصّصت الدراسة إلى مجموعة قليلة من التوصيات بشأن السياسات ذات الصلة، وبيّنت الآثار الإيجابية التي تتيحها اتفاقات التجارة والتكامل الإقليمي في جميع أنحاء المنطقة العربية، وأهمية ربط أثر هذه الاتفاقات الإقليمية بسائر الاتفاقات التجارية مع الأطراف الخارجية. وتشير الدراسة إلى أن الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ينبغي أن تستمر في دعم الاستثمارات الإنتاجية في الصناعة التحويلية وزيادة قيمتها المضافة، نظراً للنمو البطيء لصادراتها إلى المنطقة العربية مقارنة بصادراتها. وينبغي أن يقيم واضعو السياسات في المنطقة العربية المنافع التي قد تنجم عن السيناريوهين المعروضين في هذه الوثيقة، وأن يسعوا إلى عقد اتفاقات تراعي التكامل وتشمل أكبر عدد ممكن من الأعضاء. ولا بد من إيلاء الاهتمام إلى تخفيف التدابير غير الجمركية، وإلى توسيع نطاق التحرير الجمركي ليشمل سائر بلدان العالم.

20- وأشار ممثل مصر إلى الاختلاف بين عنوان الوثيقة ومضمونها، وتحدث عن منطقة تجارة حرة تضمّ 55 بلداً في أفريقيا. وأكد ممثل لبنان أن اتفاق أغادير غير ناجح وأن المشاكل المتعلقة باستكمال إجراءات الانضمام إلى الاتفاق مفصلة في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها ممثل لبنان في اجتماع اللجنة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن اتفاق أغادير أنشئ من الاتحاد الأوروبي لتسهيل التجارة معه.

واو- التطور في مسار إنشاء اتحاد جمركي عربي (البند 9 من جدول الأعمال)

21- قدمت الأمانة التنفيذية دراسة حول التطور في مسار إنشاء اتحاد جمركي عربي، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/7](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/7). وتستعرض هذه الوثيقة أهم التحديات التي تواجه مفاوضات الاتحاد الجمركي

العربي، والحلول التي يمكن اعتمادها لتسريعها، بناءً على أسس صحيحة تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة. وتناولت الدراسة مواضيع هامة أكدت على أهمية إنشاء الاتحاد الجمركي العربي لمواجهة المنافسة الدولية القوية. ويُعتبر الاتحاد الجمركي العربي من أهم مشاريع التكامل الاقتصادي في المنطقة منذ عقود، نظراً لتأثيره المتوقع على اقتصادات الدول الأعضاء، إذ سيعطي زخماً قوياً للتجارة العربية البينية التي تُعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالكتل التجارية الإقليمية الأخرى. كما سيؤدي إنشاء الاتحاد إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات الحكومية وتخفيض التدابير الجمركية وغير الجمركية، وإلى تحرير الخدمات ورأس المال، وتحسين الإنتاجية العربية من خلال إزالة هيمنة المنتجات الأجنبية واستبدالها بالسلع المصنعة في الدول الأعضاء. وتشير الدراسة أيضاً إلى ضرورة سنّ التشريعات، والتأكيد على قواعد التعاون الإقليمي والمنفعة المتبادلة بعيداً عن شروط التبادل غير الشفافة وغير العادلة وبعيداً عن الاحتكارات، لضمان استفادة جميع الدول الأعضاء من إنشاء الاتحاد الجمركي العربي. ومن أبرز النقاط التي تناولتها الدراسة: التعرف الخارجية الموحدة، وآليات تحصيل الإيرادات الجمركية وتوزيعها، وآليات التعويض. كما تتضمن عدداً من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتذليل مختلف العقبات أمام إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، سيما وأن التقدم نحو إنشاء الاتحاد كان بطيئاً لأن الدول الأعضاء لا تتقاسم الرؤية نفسها في ما يتعلق بأهداف الاتحاد وآلياته. لذلك، تسعى الإسكوا، من خلال هذه الدراسة، إلى تطوير المساعدة الفنية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء لدفع التكامل الاقتصادي العربي في عالم تتزايد فيه التكتلات الاقتصادية، ويصعب فيه على البلدان العربية تصدير منتجاتها من دون سياسات الاندماج الإقليمي التي تحسّن مكانتها في سلاسل القيمة العالمية.

22- وفي المناقشات التي تلت العرض، سأل المشاركون عما يتطلبه إنشاء الاتحاد الجمركي العربي من سياسات وتشريعات، إضافة إلى تشكيل لجنة خاصة به. وتساءلوا عن كيفية تنفيذ التدابير في المرحلة القادمة، مشددين على ضرورة اعتماد نهج عملي وتحليل قريب من الواقع في ما يتعلق بتشكيل الاتحاد الجمركي العربي. وأكدت ممثلة الأمانة التنفيذية على التعاون المستمر بين الإسكوا وجامعة الدول العربية لمعالجة المواضيع العالقة في هذا المجال. وقدم رئيس اللجنة مقترحات وتوصيات علمية وعملية، وأوصى بأن تطلع أمانة جامعة الدول العربية على هذه الوثيقة وعلى ما تتضمنه من مزايا في مجال إنشاء الاتحاد الجمركي العربي، ومن معوقات أبرزها التعرف الخارجية الموحدة.

زاي- دور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي: الحالة الأردنية (البند 10 من جدول الأعمال)

23- عرّض ممثل الأمانة التنفيذية لمحة عن دور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي: الحالة الأردنية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/8](https://www.escwa.org/publications/2017/IG.3/8). وتناولت هذه الوثيقة ما أحرزه الأردن من تقدم في سياسات التكامل الإقليمي من خلال انضمامه إلى العديد من اتفاقات التجارة الحرة الدولية، وأثار هذه الاتفاقات على استراتيجيات التنمية الاقتصادية في المستقبل. وتتضمن الوثيقة، في الجزء الأول منها، تقييماً لعلاقات الأردن مع شركائه التجاريين لتحديد موقعه في التجارة العالمية، ولتحديد الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات. ويستعرض الجزء الثاني من الوثيقة سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي اعتمدها الأردن وآثارها على الاقتصاد الكلي ومختلف القطاعات، إضافة إلى الفوائد التي يجنيها الأردن من الاتفاقات التجارية، وأبرزها تحسين موقعه على خارطة النواتج العالمية، وتعزيز قدرته التنافسية، وزيادة فرص تحقيق التحول الاقتصادي من خلال التخصص في مجموعات معينة من الإنتاج. كما تقدم الدراسة خيارات سياسية سليمة للحكومة الأردنية في ما يتعلق باختيار الشركاء التجاريين، وتسليط الضوء على القطاعات الاستراتيجية وعلى استغلال المزايا النسبية. وقد تعطي تجربة الأردن المعروضة في هذه الوثيقة حافزاً قوياً للبلدان التي تطمح إلى

تحول هيكلي سريع من خلال تحفيز القطاعات الإنتاجية وزيادة قدرات الإنتاج لمواجهة المنافسة الأجنبية وتعزيز الصادرات في الأسواق العالمية.

24- وتطرق المشاركون إلى اتفاق أغادير الذي انضمت إليه عدة بلدان عربية، وتساءلوا عن مدى استفادة هذه البلدان من الاتفاقية مقارنة بالأردن، علماً بأن الأردن وقع على العديد من الاتفاقات التجارية التفضيلية مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وأشاد رئيس اللجنة بالعرض، ولا سيما بالسيناريو الذي تضمنه حول إيجابيات العضوية الافتراضية للأردن في الاتحاد الجمركي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وتمنى إضافة مؤشر الالتحاق (catching up index) إلى العرض لتوضيح ما إذا كانت الدولة، المنضمة إلى اتفاق تجاري تفضيلي أو إلى كتل اقتصادي، قادرة على الالتحاق بمستوى شركائها التجاريين. ورد ممثل اللجنة على التعليقات، مشيراً إلى أن الدراسة تناولت حالة الأردن بهدف تصوّر تطور صادرات الأردن نتيجة انضمامه إلى اتفاق أغادير. وأجاب أن مؤشر الالتحاق لم يُدرج في نطاق هذه الوثيقة، مع أنه يساعد على توضيح كيفية التحاق البلدان بشركائها الاقتصاديين، وأنه يمكن إضافته إلى الوثائق القادمة.

حاء- الاتفاقات التجارية الدولية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية (البند 11 من جدول الأعمال)

25- استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية بعض الاتفاقات التجارية العملاقة والتحديات التي تفرضها على الدول العربية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/9](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/9). وأوضحت أن اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد يكون لها أثر محدود على البلدان الموقعة على اتفاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. وأكدت أن هذه الاتفاقية بين الكيانين العملاقين لا تهدد الصادرات العربية، وأن الضرر الوحيد الذي قد يلحق بالاقتصادات العربية نتيجة لهذه الاتفاقية هو منع المنتجات العربية من دخول الأسواق الأوروبية والأمريكية نتيجة زيادة المعايير الصحية. ومن أبرز المشاكل التي قد تنشأ عن هذا النوع من الاتفاقات التجارية الكبرى هي إعادة تغيير ممرات التجارة العالمية، فقد تُستبعد قناة السويس من بين الممرات، ما قد يقلل من عائدات مصر الحكومية. وأشارت إلى الفرص التي تستفيد منها البلدان العربية في إطار هذه الاتفاقات، على مستويين: أولاً، قد يؤدي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في الكتلة إلى زيادة الطلب على عدة سلع عربية، منها المواد الأولية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل النفط والغاز، سيما وأن البلدان الآسيوية هي من أبرز مستوردي النفط العربي. وستستفيد من هذا الطلب الإضافي البلدان العربية النفطية مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق. أما البلدان العربية التي تعاني من إنتاج محدود وقليل التنوع ومن ضعف في بنيتها اللوجستية، فلن تستفيد من هذا الطلب المتزايد لأن هذه المعوقات تمنعها من الاستفادة من فرص التصدير الجديدة. وثانياً، قد تستفيد البلدان العربية، على غرار سائر البلدان النامية، في حال انخفاض التباين والصرامة في المعايير الفنية المطبقة على واردات الدول الأعضاء في اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، من خلال تخفيض تكاليف صادرات البلدان النامية إلى الدول الأعضاء وإتاحة تصدير سلع أخرى لم تكن تستوفي المعايير الدقيقة للاتفاقية. وفي ما يتعلق باتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، الذي يضم مجموعة من البلدان المطلة على المحيط الهادئ، فقد يُعرض البلدان العربية للخسارة لأنه يضم العديد من البلدان النامية التي تنتج سلعاً وخدمات مشابهة لصادرات البلدان العربية. لذلك، ينبغي أن تعزز البلدان العربية علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال وضع خطط التكامل الاقتصادي التي تساعد على زيادة الصادرات والواردات لصالح البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، من دون إغفال العلاقات التجارية مع البلدان الأفريقية والتجارة البينية العربية.

26- وأشاد المجتمعون بهذه الوثيقة التي جاءت نتيجة توصية صادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة، واعترفوا بأهميتها لأنها تستعرض الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وتحدث ممثل السودان عن تجربة بلاده في وضع سياسات لتنسيق الحدود مع بلدان الجوار التي يبلغ عددها ثمانية بلدان، مشيراً إلى التعاون الناجح بين السودان ومصر في هذا المجال. وأشار إلى أبرز التحديات التي يواجهها السودان في تنسيق الحدود، وهي البنية التحتية للطرق، وتدريب السلطات المعنية بمراقبة الحدود، مشدداً على أهمية تدريب الجهات المختصة على مختلف مكونات التجارة الدولية، وآليات تسهيل التجارة مثل إنشاء النافذة الواحدة، وبناء شبكة تقنية وتجهيزها، والمساهمة في إعداد وصياغة القوانين والتشريعات وأطر الاتفاقيات.

طاء- حلقة نقاش حول التكامل الإقليمي العربي: بين الإقليمية والتعددية (البند 12 من جدول الأعمال)

27- عُقدت حلقة نقاش حول التكامل الإقليمي العربي: بين الإقليمية والتعددية، تناولت أهم سياسات التكامل الإقليمي التي وضعتها البلدان العربية، وأهم التحديات التي تواجهها، إضافة إلى الطلبات التي يمكن توجيهها إلى الإسكوا.

28- وفي مستهل حلقة النقاش، ألقى الأمين التنفيذي للإسكوا كلمة رحّب فيها بأعضاء اللجنة، وتحدث عن أهمية الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة التي ينبغي إدراجها في أجندة البلدان العربية. كما شدّد على أهمية تدريب اليد العاملة المحلية لتواكب التكنولوجيا المتجددة، وعلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح شعار الأمم المتحدة. وتحدث عن الحاجة إلى فتح طرق بين بلدان المنطقة لتعزيز النقل والربط في ما بينها، كما هي الحال في إيران والهند، مشيراً إلى أن البلدان العربية لا تستورد من بعضها بعضاً بل من خارج المنطقة العربية. وذكر أن الحكومات ينبغي أن تركز على سنّ التشريعات، بينما يضطلع القطاع الخاص بدور هام في تعزيز الاقتصاد وتشجيع التجارة والسوق الحرة. واعتبر أن فشل البلدان العربية في تحقيق التنمية يعود إلى غياب بنك استثماري في المنطقة العربية، وأنه لا بد من تمويل المشاريع الاستثمارية لتسريع عجلة الاقتصاد، مؤكداً على الدور الهام الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في هذا الصدد. واعتبر أن الاقتصاد، ولا سيما التجارة، يشكلان العمود الفقري لأهداف التنمية المستدامة. ودعا في ختام كلمته إلى اعتماد نهج جديد في إعداد الدراسات الاقتصادية في المنطقة لمواكبة التطور المستمر في عالم الإحصائيات والنمذجة، وعدم الاكتفاء بالبعد النظري.

29- وتحدث أمين سر الإسكوا عن مفهوم الفقر وقياسه، وعن أساليب اعتماد السياسات المتعلقة بمستوى الدخل. وذكر ممثل موريتانيا أن بلاده سعت إلى دمج السياسات التجارية في خطط التنمية الوطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأن قانون الاستثمار الجديد في موريتانيا ينص على العديد من الإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة مثل إنشاء بنى تحتية كبيرة في موريتانيا؛ والحفاظ على حرية المقاول، وحرية تحويل رأس المال والأرباح، وحرية الحصول على المواد الأولية؛ وحماية الملكية الفكرية؛ وتحقيق المساواة في معاملة المستثمر الوافد والمستثمر الوطني؛ واعتماد نظام التحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار؛ وتطبيق إعفاءات جمركية وضريبية محفزة؛ وإقامة مناطق اقتصادية خاصة؛ واعتماد شباك موحد للمستثمرين. وذكر الحاجة إلى تمويل ورشة عمل حول أهمية التبادل التجاري بين البلدان الحدودية.

30- وتحدثت ممثلة السودان عن تحديات بلادها في مجال التجارة الخارجية، وتناولت عدة مواضيع مثل هيكل الصادرات الذي يعتمد على المواد الأولية، وتحديات القطاع الصناعي في ظل اتجاه البلاد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. وذكرت الإصلاحات المطلوبة التي تشمل تحسين مناخ الاستثمار والمصارف والتجارة الدولية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن، وتوفير الخدمات، وتخفيض أسعار السلع، إلخ. وأضافت أن السودان يسعى

إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي وأنه يُجري حالياً مفاوضات بشأن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية ومنظمة التجارة العالمية. كما أشارت إلى أن السودان بحاجة إلى دخول الأسواق العالمية، والعمل على بناء القدرات والتدريب، وتوفير بنية تحتية لآليات تسهيل التجارة مثل النافذة الواحدة، وإبرام اتفاقات مع البلدان المجاورة لكي تربط السودان بالبلدان العربية والأفريقية.

31- وأشار ممثل دولة فلسطين إلى الواقع الفلسطيني الهش بسبب الاحتلال الإسرائيلي، ما يرغم الدولة على استيراد معظم حاجاتها الاستهلاكية. وأكد أن دولة فلسطين وضعت استراتيجية لتنظيم الاستيراد والتصدير إلا أن الجانب الإسرائيلي يتحكم بحركة الاستيراد والتصدير على جميع المعابر ويسيطر على جميع الموارد الفلسطينية. وشدد على ضرورة زيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية، بما في ذلك دولة فلسطين.

ياء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2019-2018 في مجال تحرير التجارة الخارجية (البند 13 من جدول الأعمال)

32- ناقشت اللجنة برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2019-2018 في مجال تحرير التجارة الخارجية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/10](https://www.escwa.org/EDID/2017/IG.3/10). وتتضمن هذه الوثيقة النواتج والأنشطة المقرر أن تضطلع بها الإسكوا في مجال تحرير التجارة الخارجية في فترة السنتين 2019-2018 في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، الذي تتولى تنفيذه شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا. وقد أعد برنامج العمل وفقاً للإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2017-2016 الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين المنعقدة في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014.

كاف- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (البند 14 من جدول الأعمال)

33- اقترح ممثل الأمانة التنفيذية للإسكوا عقد الدورة القادمة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في مقر الإسكوا في بيروت في عام 2019، وذلك ما لم يتقدم أي من الدول الأعضاء بطلب لاستضافتها.

لام- ما يستجد من أعمال (البند 15 من جدول الأعمال)

34- طُرح، في إطار هذا البند، موضوع تغيير اسم لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة وتمويل التنمية. وقدم أمين سر الإسكوا عرضاً حول أسماء اللجان في الإسكوا وتسلسلها، واقترح الفصل بين لجنة التجارة ولجنة تمويل التنمية مشيراً إلى أن التكوين الحالي للجنة التي تتعقد كل عام بالتركيز على أحد الموضوعين، يسبب الالتباس والتداخل.

35- وقدم أمين سر الإسكوا عرضاً حول الإسكوا ولجانها الحكومية ودورها وشروط المشاركة فيها، وركز على مراحل إنشاء اللجنة الفنية لتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، التي أضيف إلى مهامها تمويل

التنمية في عام 2008. وأشار إلى دوافع مناقشة قضايا التجارة في لجنة مستقلة عن قضايا تمويل التنمية، تعقد دوراتها كل عامين.

36- واتفق المشاركون على فصل اللجنتين وأكدوا على أهمية عرض هذا المقترح أيضاً على اللجنة في اجتماعها الذي سيركز على قضية تمويل التنمية للحصول على موافقة المشاركين في الاجتماعين، واتفقوا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفصل اللجنتين وتغيير الاسم وفقاً للقواعد الإجرائية المتبعة في الإسكوا.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الحادية عشرة

37- اعتمدت اللجنة في جلستها الختامية التوصيات الصادرة عن دورتها الحادية عشرة، على أن تُدخل عليها التعديلات المُتفق عليها.

رابعاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

38- عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الحادية عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

باء- الافتتاح

39- بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها السيد محمد المختار محمد الحسن، مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي، دعا فيها سعادة سفير السودان علي الصادق علي، ممثلاً مكتب الدورة العاشرة للجنة بالنيابة عن ممثل البحرين، إلى الإعلان عن افتتاح الدورة. واستهل سفير السودان كلمته بالترحيب بالحضور، وأوضح أنه يتحدث بالنيابة عن مكتب الدورة العاشرة للجنة التي عُقدت في عام 2015 برئاسة البحرين، والتي تولى فيها السودان مهمة المقرر. وتوجه بالشكر إلى البحرين على رئاستها للدورة السابقة وعلى الجهود التي بذلتها في متابعة العمل مع الأمانة التنفيذية للإسكوا ومع أعضاء المكتب، مؤكداً دعمه الكامل للرئاسة المقبلة للجنة. وأشاد بما أنجزته الإسكوا في الفترة الماضية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الدورة السابقة مثل إصدار التقارير والدراسات حول آليات استكمال تحرير تجارة السلع في المنطقة العربية؛ وتسهيل مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي؛ وأثار الاتفاقيات العملاقة على الاقتصادات العربية؛ ورصد وتقييم القيود غير الجمركية على التجارة البينية العربية؛ وتقييم تطور مساهمة الاقتصادات العربية في سلاسل القيمة المضافة؛ ورصد وتقييم القيود على تجارة الخدمات وتنقل رؤوس الأموال؛ والبنى التحتية اللازمة لتسهيل التجارة. وختم كلمته منوهاً بدور اللجنة بصفقتها محفلاً إقليمياً داعماً للتكامل الإقليمي العربي، ولا سيما في ظل التحديات التنموية الهائلة التي تواجهها المنطقة.

40- وألقى الدكتور محمد علي الحكيم، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة رحّب فيها بسعادة سفير السودان علي الصادق علي، وبالسيدة عليا عباس، ممثلة وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، وبأعضاء اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، في بيت الأمم المتحدة

في بيروت. وأكد أن جدول أعمال الدورة حافل بالمواضيع والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية في شتى المجالات منذ اختتام الدورة العاشرة للجنة في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وذكر الأمين التنفيذي أن التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم تحتم على البلدان العربية تحديث سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية وسياساتها التجارية، بما يعزز قدرتها التنافسية، ويسهل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ويساعد على إنشاء سلاسل قيمة إقليمية قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والخارجية. كما أشار إلى ما تبذله الإسكوا من جهود في مجالات التجارة مثل إعداد التقارير الفنية، وتنظيم الاجتماعات حول تطوير التجارة البينية والكلية العربية، ووضع سياسات تجارية عربية متناسقة لتحفيز التجارة والنمو الاقتصادي. وختم بتوجيه الشكر إلى البحرين على رئاستها للدورة السابقة للجنة، متمنياً لتونس النجاح في رئاسة الدورة الحالية، وشكر المشاركين على حضورهم ومشاركتهم الفاعلة في أنشطة الإسكوا.

41- وألقت السيدة عليا عباس، ممثلة وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، كلمة استعرضت فيها أبرز ما تحقق من إنجازات في مجال تسهيل التجارة في لبنان، تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة، مثل خصخصة شركة طيران الشرق الأوسط التي أصبح مصرف لبنان يملك معظمها؛ واستخدام نظام الإحصاءات البيومترية؛ واعتماد جواز السفر البيومترية لدى الأمن العام اللبناني، وإطلاق الخطة الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2017. كما أكدت أن وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان تعمل على وضع دليل سيكون بمثابة الجوهري، ويتضمن جميع المعاملات التي تجريها الوزارة، بما في ذلك مراحل سير المعاملة والرسوم المتوجبة، وجميع الإجراءات المطبقة على الاستيراد والتصدير. وتطرق إلى ما تبذله الوزارة من جهود للإسراع في تطبيق مشروع الشباك الموحد الذي أطلقته رئاسة مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارة المالية، ووزارة العمل، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وأشارت السيدة عليا عباس إلى ما تتخذه الوزارة من إجراءات لتفعيل المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي، بما يخدم مصالح لبنان ويتيح فتح أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية. وذكرت أن الوزارة في صدد تحديد ما يحتاجه لبنان من الاتحاد الأوروبي من دعم تقني ومادي في إطار خطة العمل حول أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2020، التي وضعتها بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين. وتحدثت عن تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين لبنان والاتحاد الأوروبي حول تسهيل التجارة والاستثمار، وعن تطوير هيكلية الوزارة لمواكبة التطورات، وختمت بما تم إنجازه على المستوى التشريعي في ما يتعلق بتجارة الخدمات.

جيم- الحضور

42- حضر الدورة ممثلون عن أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، هي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. وحضر الدورة أيضاً ممثل عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلون عن جامعة الدول العربية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والاتحاد العربي للناقلين البحريين، ومؤسسة الصفدي، والاتحاد الأوروبي.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

43- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ما يلي: "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة". وعملاً بهذه المادة، تتولى الجمهورية التونسية رئاسة الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بتحرير التجارة

الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، خلفاً لمملكة البحرين التي تولت رئاسة الدورة العاشرة منذ تاريخ انعقادها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وحتى تاريخ انعقاد الدورة الحادية عشرة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وتنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها نائبين للرئيس ومقررًا. وقد تولى ممثل الجمهورية التونسية رئاسة اللجنة، وممثل الجمهورية العربية السورية منصب نائب الرئيس، وممثل الجمهورية العراقية منصب المقرر.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

44- أقرّت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها في الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/L.1](https://www.unctad.org/Docs/ESCWA/EDID/2017/IG.3/L.1). وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

- 1- افتتاح أعمال الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 4- التقدم المحرز في مجال تحرير التجارة الخارجية:
 - (أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة؛
 - (ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا وأنشطة التعاون الفني منذ الدورة العاشرة للجنة.
- 5- دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية.
- 6- التجارة وأهداف التنمية المستدامة.
- 7- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية.
- 8- تكلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي.
- 9- التطور في مسار إنشاء إتحاد جمركي عربي.
- 10- دور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي: الحالة الأردنية.
- 11- الاتفاقات التجارية الدولية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية.
- 12- حلقة نقاش حول التكامل الإقليمي العربي: بين الإقليمية والتعددية.
- 13- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تحرير التجارة الخارجية.
- 14- موعد ومكان انعقاد الدورة المقبلة للجنة.

15- ما يستجد من أعمال.

16- اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها الحادية عشرة.

45- واعتمدت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح في الوثيقة [E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/L.2](#).

واو- الوثائق

46- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

السيد حسب الكريم آدم النور
عميد شرطة
هيئة الجمارك السودانية

السيدة سلوى محمد
مسؤولة عن ملف الإسكوا
إدارة المنظمات الدولية
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيد مهند حميد حميد
مدير قسم
وزارة التجارة، بغداد

السيدة شيران شاهين
معاون مدير
وزارة المالية

سلطنة عُمان

السيد بدر بن محمد المنذري
سفير
سفارة سلطنة عمان لدى لبنان

دولة فلسطين

السيد حسان ششنية
مستشار أول
سفارة دولة فلسطين لدى لبنان

السيد عزمي لطفي محمد حاج محمد
مدير عام إدارة السياسات
وزارة السياسات وزارة الاقتصاد الوطني

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة وفاء حامد الإتييم
سكرتير أول
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية لدى لبنان

الإمارات العربية المتحدة

السيد هيثم الطيش
باحث إقتصادي
سفارة الإمارات العربية المتحدة لدى لبنان

الجمهورية التونسية

السيدة إيمان الدريسي
وزيرة مستشارة
سفارة الجمهورية التونسية لدى لبنان

السيد كريم الوغلاني
مدير التعريف
في الجمارك
الإدارة العامة للجمارك

السيد لطفي الفقيه زفير
مدير التعاون الدولي
وزارة المالية

الجمهورية العربية السورية

السيد عبد الرزاق إسماعيل
سكرتير أول
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى لبنان

جمهورية السودان

السيد علي الصادق علي
سفير
سفارة جمهورية السودان لدى لبنان

دولة قطر

السيد سعيد محمد البريدي
رئيس قسم المنظمات الإقليمية والدولية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد سلطان مبارك القبيسي
مستشار
سفارة دولة قطر لدى لبنان

السيدة تغريد رضا
مسؤولة إعلامية
سفارة دولة قطر لدى لبنان

الجمهورية اللبنانية

السيدة عليا عباس
مدير عام الاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد مالك عاصي
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة جويل الياس
خبير في التجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد محمد علي الشيخ
خبير في التجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة زينة الحركة
خبير في التجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة منال سويد
باحث قانوني
وزارة الاقتصاد والتجارة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

السيد عزيز الجعايد
موظف للشؤون الاقتصادية
مكتب شمال أفريقيا

السيد سيمون جبور
رئيس دائرة
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

السيد محمد صالح إبراهيم
باحث سياسات تجارية دولية
وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات
والتجارة الخارجية

السيدة إيمان مدحت ايوب
نائب مدير إدارة تسهيل التجارة
وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات
والتجارة الخارجية

المملكة المغربية

السيد يوسف زهوي
رئيس قسم العلاقات التجارية مع أوروبا
الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار
والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية

المملكة العربية السعودية

السيد سالم بن ناصر الشهراني
الملحق التجاري في بيروت
وزارة التجارة والاستثمار

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد المصطفى أعليه
خبير
وزارة التجارة والصناعة والسياحة

الجمهورية اليمنية

السيدة إنتصار سعيد مرشد
مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي، عدن
وزارة التخطيط

باء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

جيم- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

الاتحاد الأوروبي

السيدة فيرجيني كوسول
مسؤولة في شؤون التجارة

الاتحاد العربي للناقلين البحريين

السيد محمد مصطفى عيتاني
الأمين العام

جامعة الدول العربية

السيد بهجت محمد أبو النصر
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي
القطاع الاقتصادي

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

السيدة زهرة بزي
مديرة البرامج

مؤسسة الصفدي

رنا مولوي
مدير عام

السيدة فرح الشامي
مديرة البرامج والبحوث

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/L.2
التقدم المحرز في مجال تحرير التجارة الخارجية	4	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها العاشرة	4 (أ)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/3(Part I)
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا وأنشطة التعاون الفني منذ الدورة العاشرة للجنة	4 (ب)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/3(Part II)
دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية	5	E/ESCWA/EDID/2016/IG.1/4(Part I)/Rev.1
التجارة وأهداف التنمية المستدامة	6	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/4
تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/5
تكلفة غياب التكامل التجاري العربي الأفريقي	8	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/6
التطور في مسار إنشاء اتحاد جمركي عربي	9	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/7
دور التجارة في سياسات التحول الاقتصادي: الحالة الأردنية	10	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/8
الاتفاقات التجارية الدولية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية	11	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/9
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تحرير التجارة الخارجية	13	E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/10